



جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون الخليجي

THE CRIME OF ELECTRONIC BLACKMAIL IN GULF LAW

نورة طاع الله

جريمة



الابتزاز الالكتروني فم

القانون الخليجي

نورة طاع الله



نوع العمل : قانون

الكاتب : نورة طاع الله

تصميم الغلاف : ميرى عماد

تعبئة وتنسيق : عواطف محمد

هذا العمل تم تحت اشراف فريق

كيان اللا رواية للنشر الالكتروني

لينك الجروب

جروب اللا رواية

لينك البيدج

اللا رواية للنشر الالكتروني

إن تم تحميل هذا العمل من موقع آخر أو مكان آخر فيعد إنتهاكا لحقوقنا وسرقة أعمالنا وسرقة
حق المؤلف



المقدمة

ان التطور الذي يشهده العالم اليوم والانتشار الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من التقنيات والتطبيقات الحديثة المتمكنة التي جعلت من العالم شبيه بقرية واحدة بإمكان الجميع الالتقاء والتواصل واثمام العديد من الأعمال والصفقات والأنشطة وكله عن طريق الأنترنت الذي هو اليوم ضرورة وحاجة ملحة وهامة لا بد منها ولا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال فتقريبا كل الأعمال اليوم تتم من خلاله، الا أن في



المقابل هناك العديد من التجاوزات والانتهاكات التي تحدث جراء هذا التطور ومن خلال الأنترنت ووسائله العديدة والكثيرة وهذا ما أدى الى ظهور نوع جديد من الجرائم وهي الجرائم الالكترونية التي هي اليوم تشكل خطر كبير على الأفراد وحتى الدول، وجريمة الابتزاز الالكتروني من الجرائم الالكترونية المنتشرة بكثرة وبالأخص في الأونة الأخيرة فهي من أخطر الجرائم السيبرانية التي تهدد أمن واستقرار الدول والشعوب على حد سواء لأن وسائل التواصل



الاجتماعي سهلت كثيرا وساهمت في قيام هذه الجريمة وفي انتشارها المروع المخيف .

وبما أنه لأن لا يزال العديد والكثير من الأشخاص والأفراد والمؤسسات حول العالم تتعرض للابتزاز الالكتروني بجميع أنواعه وأشكاله قمنا بإعداد هذا الكتاب الذي به مجموعة من المعلومات والنصائح الهامة التي توسع من دائرة الوعي والأمان لدى الناس وبالأخص الأطفال والمراهقين والفتيات الذين هم أكثر عرضة لمثل هذه الجرائم، مع إمكانية من هم



يجهلون هذا الأمر التعرف على جريمة
الابتزاز الذي البعض لازال يظنها
مجرد تصرف من الآخرين الذين لا
يخافون الله وليس لهم دين وأخلاق
على عكس أنها جريمة يعاقب عليها
القانون ويحاسب مرتكبها بعقاب رادع
يعيد الحق لأصحابه في الوقت المناسب
متى تم التصرف بعقل وحكمة
وبسرعة، فهذا الكتاب لهؤلاء يبين كل
التفاصيل المهمة التي يجب على كل
واحد منا معرفتها ومعرفة كيفية
التعامل مع مثل هذه الجرائم وقبل كل
شيء حماية نفسه من الابتزاز الذي



بات شبح حقيقي يهدد راحة واطمئنان
الكثير وليس هذا وحسب فهناك من
تحولت حياتهم الى جحيم بسبب هذه
الجريمة الخطيرة القذرة.

فما هو الابتزاز الالكتروني ؟

ما هي أنواعه وأشكاله ؟

كيف تتم هذه الجريمة وما هي الدوافع
والأسباب لوجودها وارتكابها ؟

كيف يتم حل هذه المشكلة وكيفية
التصرف حينما يكون هناك ابتزاز ؟

كل هذا وأكثر تضمنته هذه الأسطر
الوجيزة وبطريقة مختلفة تساعد في



إيصال الفكرة وكل المعلومات بطريقة
أسهل وأسرع.

وما هو موقف كل من التشريع
والقانون السعدي والاماراتي
والكويتي والقطري بجريمة الابتزاز
الالكتروني؟



جريمة الابتزاز في السعودية



تتعامل السعودية بحزم مع جريمة
الابتزاز، سواء كانت تقليدية أو
الكثرونية وفقاً لنظام مكافحة الجرائم
المعلوماتية، تفرض على مرتكبي
الابتزاز عقوبة الابتزاز في السعودية
صارمة تتراوح بين السجن والغرامة
المالية.

تنص المادة الثالثة من النظام على أن
من يثبت تورطه في جريمة الابتزاز
يعاقب بالسجن مدة تصل سنة أو
بغرامة مالية تصل إلى ٥٠٠,٠٠٠
ريال سعودي أو بالعقوبتين معاً.



هذا التشديد في عقوبة الابتزاز في
السعودية يعكس التزام المملكة بحماية
الأفراد من تهديدات المبتزين الذين
يسعون لاستغلال ضحاياهم لتحقيق
مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير
مشروعة، كما تشمل العقوبات جميع
أشكال الابتزاز سواء كان عبر الرسائل
النصية أو المكالمات الهاتفية أو وسائل
التواصل الاجتماعي



حكم الابتزاز في السعودية

ان الابتزاز يتنافى مع مبادئ الاخلاق والشرف لأنه يعتمد على التهيب واستغلال الضعف الإنساني لذلك أجمع العلماء على ضرورة معاقبة المبتزين وردعهم حماية للمجتمع وصونا للكرامة الإنسانية.

فتعد جريمة الابتزاز في الإسلام من الكبائر لما فيها من ظلم وإيذاء للآخرين فالإسلام يحرم استغلال الناس أو تهديدهم بأي شكل من الأشكال وقد قال الله تعالى " ولا تبغ الفساد في الأرض (القصص ٧٧)



عقوبة الابتزاز في السعودية

تتفاوت عقوبة الابتزاز في السعودية بناءً على خطورة الجريمة والظروف المحيطة بها ، ففي الحالات البسيطة قد يحكم بالسجن لمدة سنة أو بغرامة مالية تصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ ريال في الحالات الخطيرة مثل الابتزاز الذي يتضمن تهديدات بالقتل أو إيذاء جسدي فقد تصل العقوبة إلى السجن لعدة سنوات وغرامات أشد.

إضافة على ذلك قد يفرض على الجاني دفع تعويضات مالية للضحية عن الأضرار النفسية أو المالية التي لحقت



بها نتيجة الابتزاز ويهدف هذا الى
تحقيق العدالة وإعادة التوازن النفسي
والمادي للضحية.



قانون الابتزاز في السعودية

صدر نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية
في السعودية لمواجهة الجرائم
الإلكترونية بما فيها الابتزاز ويهدف
قانون الابتزاز في السعودية الى :

- حماية الخصوصية من خلال منع
استغلال المعلومات الشخصية
للآخرين.

- تعزيز الأمن المعلوماتي من خلال
الحد من الجرائم الإلكترونية وتحقيق
الأمن السيبراني.



- ردع المجرمين من خلال فرض عقوبات صارمة لردع الأفراد عن ارتكاب جرائم الابتزاز.

يشمل قانون الابتزاز في السعودية جميع أشكال الابتزاز الإلكتروني مثل التهديد بنشر صور أو مقاطع فيديو خاصة أو افشاء أسرار شخصية أو مهنية كما يجرم استخدام الوسائل الإلكترونية في تهديد الآخرين أو في ابتزازهم بغرض تحقيق مكاسب مادية أو معنوية.



أنواع الابتزاز الشائعة في السعودية

١- الابتزاز الإلكتروني:

يشمل التهديد بنشر صور أو مقاطع فيديو خاصة عبر الأنترنت ويعد هذا النوع الأكثر شيوعاً بسبب الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي.

٢- الابتزاز المالي:

يهدف من خلالها المبتز إلى الحصول على مبالغ مالية مقابل عدم كشف معلومات حساسة عن الضحية.

٣- الابتزاز العاطفي أو الاجتماعي:

يتضمن تهديد الضحية بتشويه سمعتها أمام الأهل والأصدقاء



يمكن التبليغ عن أي شخص قام
بابتزازك في السعودية عن طريق
الاتصال على الرقم الموحد ١٩٠٩ أو
عبر ابلاغ الدوريات الأمنية عن طريق
تطبيق كلنا أمن ، أو بواسطة تقديم
شكوى عبر مركز الشرطة أو الاتصال
على رقم واتساب مكافحة الابتزاز
٠٠٩٧٠٥٩٥٣١١٦١٨



جريمة الابتزاز الالكتروني في القانون الاماراتي



جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون الإماراتي هي كل فعل يهدد يقع على شخص طبيعي (أيًا كان جنسه أو عمره) أو اعتباري، عبر أية وسيلة من وسائل التقنيات المعلوماتية الإلكترونية، بنشر معلوماته الخاصة أو صورته التي قد تكون سرية أو قد تكون مزيفة أو مصطنعة، لإجباره وإرغامه على الخضوع لأوامر الجاني بالقيام بفعل أو الامتناع عن فعل، قد يعتبر مخالفًا للقانون، ما كان ليفعله الضحية لولا هذا الابتزاز



أشكال الابتزاز في القانون الاماراتي

هناك العديد من أشكال وأنواع الابتزاز الإلكتروني في الامارات أبرزها:

١- الابتزاز القانوني:

يتمثل في تهديد الضحية لارتكاب جريمة بحقه أو نسب جرائم إلكترونية زورا له عن طريق اختراق حساباته.

٢- الابتزاز الأخلاقي :

يتمثل في سرقة صور أو فيديو الضحية والتهديد بنشرها أو اصطناع فيديو وصور مسيئة للضحية.



٣-الابتزاز المادي:

تتمثل في سرقة أموال الضحية أو تهديد بذلك (أفراد، مؤسسات، بنوك) من خلال بطاقات الدفع الالكتروني أو الحسابات المصرفية.

٤-الابتزاز الرقمي:

ويتمثل في سرقة معلومات وبيانات سرية قيمة للضحية من شأنها الاضرار بالحكومات أو الشركات والمؤسسات أو الأفراد والتهديد ب(الغائها، حذفها، اتلافها، تدميرها، تغييرها، إعادة نشرها).



٥-الابتزاز المعنوي:

يتمثل في التلاعب بمشاعر الضحية وارهابه شخصيا أو اجتماعيا انتقاما منه أو بهدف السيطرة عليه أو تشويه سمعته أو للاستمتاع والشهرة، لمحاربة) الأفراد، الرموز السياسية أو الفكرية أو الدينية) من أجل تشكيك الناس في صداقيتهم.

٦-الابتزاز الجنسي:

يشمل التهديد بنشر معلومات أو صور ذات طابع جنسي في حال لم يلبي المجني عليه مطالب المبتز ويعتبر هذا



النوع من الابتزاز أكثر شيوعا في وسائل التواصل الاجتماعي.

٧-الابتزاز المهني:

يتمثل في تهديد المجني عليه بتدمير سمعته المهنية أو الحاق الضرر بمسيرته الوظيفية في حال لم يستجب لمطالب المبتز.

٨-الابتزاز الأسري:

يتضمن تهديد المجني عليه بإيذاء أفراد أسرته أو الاضرار بهم في حال عدم تنفيذ طلبات المبتز.



أركان جريمة الابتزاز الالكتروني في

الامارات

حتى تعد المحكمة بجريمة الابتزاز
الالكتروني وتدين المتهم لا بد من أن
تتوافر في أفعاله الأركان التالية:

الركن المادي:

هي الأفعال الإيجابية أو السلبية
(الامتناع) التي تتطوي على تهديد
الضحية عبر وسائل التقنية الالكترونية
وتقذف الرعب في قلب المجني عليه
وتشكل خطرا مستقبلا جديا على ماله



أو نفسه أو سمعته أو على مال أو
سمعة أو نفس من يهمله أمرهم،
وتدفعه جراء ذلك لتنفيذ أوامر الجاني
راضا مستسلما للابتزازات.

الركن المعنوي:

هي نية الفاعل وقصده الاجرامي للقيام
بفعل الابتزاز الالكتروني قاصدا منه
الحصول على منفعة غير مشروعة
وغير قانونية لنفسه أو لغيره مع علمه
بأن أفعاله هذه مجرمة ويعاقب عليها
القانون.



النتيجة الجرمية:

أن يسبب فعل الابتزاز الالكتروني
ضرا شخويا على الأفراد أو
الشركات أو يكون عاما على الدولة
والمجتمع أما اذا كان الابتزاز صوريا
أو شكليا أو يشكل خطرا حقيقيا واقعا
ولا ينطوي على أية تهديدات أو مطالب
فلا جريمة.



عقوبة الابتزاز في القانون الإماراتي

تختلف عقوبة الابتزاز وفق نوعه وكيفية تنفيذه.

- يعاقب من يبتز ويهدد غيره بالقول أو الفعل أو الإشارة كتابة أو شفاهة أو بواسطة شخص آخر بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرض غرامة لا تقل عن ١٠ آلاف درهم اماراتي.

- علما أن حمل شخص سواء كان ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة عن طريق التهديد والابتزاز تتضمن عقوبته السجن لمدة لا تزيد عن ١٠



سنوات وتشدد لتصبح السجن لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات ان قل عمر المجني عليه عن ١٨ سنة.

- كل من ابتز أو هدد شخص آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية في الامارات يعاقب:

بالحبس مدة لا تتعدى سنتين والغرامة التي تتراوح بين (٢٥٠,٠٠٠) مائتين وخمسين ألف درهم و(٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.



- تصبح العقوبة السجن المؤقت مدة لا تتعدى عشر سنوات اذا كان التهديد بارتكاب جريمة أو بإسناد أمور خادشة للشرف أو الاعتبار مع الطلب الصريح أو الضمني للقيام بفعل أو الامتناع عنه.

- عقوبة المصادرة مع عدم الاخلال بحقوق الغير عند الإدانة بحكم بمصادرة الأجهزة والبرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجريمة أو الأموال المتحصلة منها، وحذف المعلومات أو البيانات.



- يعاقب المسئول عن إدارة الشخصية الاعتبارية (شركة، مؤسسة) بذات العقوبات السابقة اذا ثبت علمه بها أو أسهم اخلاؤه بالواجبات المفروضة عليه في وقوع الجريمة، ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما حكم به من غرامات أو تعويضات اذا ارتكب المخالفة من احد العاملين لديه وباسم الشخص الاعتباري ولصالحه.



الظروف المشددة للعقوبة:

يعد ظرفا مشددا:

- ارتكاب الجاني لهذه الجريمة بمناسبة أو بسبب تأدية عمله.

- استخدام الجاني شبكة المعلومات أو أي نظام معلوماتي أو موقع إلكتروني أو وسيلة تقنية معلومات لم ينص عليها قانون الجرائم الإلكترونية عند ارتكاب الجريمة.

- ارتكاب الجاني جريمة الابتزاز الإلكتروني لحساب أو لمصلحة دولة أجنبية أو أي جماعة معادية أو جماعة إرهابية أو تنظيم غير مشروع.



التدابير الجزائية:

يجوز للمحكمة عند ادانة المتهم
بجريمة الابتزاز أن تقضي عليه بأي
من التدابير الآتية:

- وضع المحكوم عليه تحت المراقبة
الإلكترونية أو حرمانه من استخدام أي
شبكة معلوماتية أو أي وسيلة تقنية
معلومات.

- وضعه في مأوى علاجي أو مركز
تأهيلي للمدة التي تراها المحكمة
مناسبة.



- اغلاق الموقع الذي اقترفت الجريمة
من خلاله اغلاقا كلياً أو جزئياً متى
أمكن ذلك فنياً.

- حجب الموقع المخالف حجباً كلياً أو
جزئياً للمدة التي تقررها المحكمة

- يعاقب بالحبس مدة أقصاها سنة أو
بغرامة أقصاها ٥٠٠٠ ألف درهم من
يخالف التدابير المحكوم بها.

- يجوز للمحكمة أن تأمر بإطالة التدبير
مدة لا تتعدى نصف المدة المحكوم بها.
ولا تزيد عن ثلاثة سنوات أو أن
تستبدله بتدبير آخر مما ذكر.



- نص المشرع الاماراتي في المرسوم بقانون اتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ بالمادة ١٦ بنص عقوبة التهديد والابتزاز في الامارات والتي كانت رادعة وكافية لحماية كافة الأشخاص الذين يتعرضون الى الابتزاز بكل أنواعه وكل من ساعدهم على القيام بهذا ، سواء التهديد أو الابتزاز الالكتروني أو غير ذلك منه ، فنص المادة أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين



العقوبتين كل من ابتز أو هدد شخص
آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع
عنه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية
أو وسيلة تقنية معلومات.



رقم الأمن الإلكتروني الإمارات

تعد دولة الإمارات من أكثر الدول التي تسعى بشكل تقني ومحترف بأن تكافح مشكلات الابتزاز الإلكتروني من خلال منظومة تقنية متقدمة تعتمد عليها الشرطة الإماراتية سواء في عجمان أو دبي أو غيرها من الإمارات المتحدة، ولذلك تم إبرام القوانين الخاصة التي تحدد عقوبة الابتزاز الإلكتروني في الإمارات بشكل مشدد فقط كل ما عليك أن لا تعطي المبتز الفرصة.

كل ما عليك أن تتصل على رقم الأمن الإلكتروني الإمارات والذي يتمثل في



أكثر من رقم وجهة مختلفة تستطيع
التواصل معك وتقديم لكم يد العون،
ومن أهم تلك الجهات هي الهيئة
الخاصة بمكافحة الابتزاز الإلكتروني.

إضافة إلى الشرطة الخاصة بمكافحة
الجرائم الإلكترونية والابتزاز أحد أخطر
تلك الجرائم.

أما في حالة خوفك من الاتصال
المباشر يمكنك التواصل مع الشرطة
من خلال رقم الواتس اب الخاص
بمكافحة الابتزاز الإلكتروني للتواصل
معك على الفور.



كما يوجد رقم الخط الساخن والذي يتيح لك الاتصال بشكل مباشر بتلك الخدمة والحصول على الدعم الكامل الذي يساعدك في التصدي لمحاولات الابتزاز التي تتعرض لها.

كما أنه في حالة ما إن لم تستطيع الاتصال على أي من تلك الأرقام يمكنك إرسال رسالة تحمل كافة المعلومات التي تريد توصيلها والإبلاغ عنها إضافة إلى بياناتك دون قلق حيث يتم التواصل معك على الفور وتقديم الدعم الفوري والمساعدة وهناك أيضًا بريد إلكتروني خاص لتلك الخدمة.



عقوبة من ساعد في نشر جرائم

الابتزاز الالكتروني في الامارات

وسواء كان ذلك الشخص هو من قام بالابتزاز أو ساعد أو شارك في عملية التهديد أو الابتزاز بتلك المعلومات يتم تطبيق عليه نفس العقوبات التي جاءت في القانون.

وأضاف نفس القانون أنه في حالة ما كان الغرض من الابتزاز القيام بأي فعل إجرامي أو جنائي أو طلب من الشخص الذي يتعرض للابتزاز بأن يقوم بأفعال منافية للأخلاق فإن العقوبة تصل إلى السجن لمدة عشر سنوات.



كيفية الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية

في الإمارات

أما عن كيفية الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية في الإمارات فإن هناك العديد من الخطوات التي تساعدك في الإبلاغ بكل سهولة وسرعة عن المتهم ويتم التحقيق الفوري له وتوقيع عقوبة الابتزاز الإلكتروني في الإمارات.

في حالة ما إن ثبتت عليه التهمة، وهناك العديد من الجهات التي يمكن التواصل معها لكي تبلغ عن جريمة الابتزاز والتي تتواصل معك.



بداية يمكنك الإبلاغ عن جريمة الابتزاز الإلكتروني في أي من أقسام الشرطة المختلفة في دبي أو في الشارقة وفي أي مكان بالبلاد بكل سهولة، أو من خلال الاتصال على أي من أرقام مكافحة جرائم الابتزاز الإلكتروني.

كما يمكنك الاتصال على رقم الطوارئ والذي يتلقى منك البلاغ الخاص بك عن الجريمة.



عقوبة الابتزاز الالكتروني في دبي

عقوبة الهكر في الامارات:

ان الدولة بذلت وتبذل الكثير من الجهود لحل مشكلة الابتزاز الالكتروني في دبي بشكل نهائي وذلك من خلال توفير الكثير من الدعاية والحملات التي تندد وتناهض وترفض تلك الأعمال الاجرامية، ولقد تم تنفيذ عقوبة الابتزاز الالكتروني في الامارات على أكثر من واقعة حتى الآن وهذا يعتبر انذار واضح لكل من تسول له نفسه القيام بذلك.



كما أن وسائل الاعلام تلعب دور هام
وفعال في إيصال العديد من الحملات
التوعوية وكذا من خلال وسائل التواصل
الاجتماعي التي تكشف كافة الطرق
التي تساعد المبتز في الحصول على
فرصة لابتزاز شخص ما، مع الإشارة
الى الطرق المثالية للتعامل مع الابتزاز
ومواجهته بالطرق الصحيحة المثالية.



قانون اتحادي لمكافحة جرائم تقنية

المعلومات ٢٠١٨ بالإمارات

يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تجاوز مليون درهم كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو استخدم معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات بقصد التحريض على أفعال أو نشر أو بث معلومات أو أخبار أو رسوم كرتونية أو أي صور أخرى من شأنها تعريض أمن الدولة ومصالحها العليا للخطر أو المساس بالنظام العام أو



الاعتداء على مأموري الضبط القضائي
أو أي من المكلفين بتنفيذ أحكام
القانون.

كما يمكنك حل مشكلة الابتزاز
الالكتروني في ابو ظبي من خلال
التعامل بشكل ذكي مع الشخص الذي
يقوم بتهديدك حتى يتم القبض عليه
والتحقيق معه، ومن أهم تلك الأشياء
التي يجب عليك القيام بها أن لا
تستجيب لأي من مطالب المبتز أيًا ما
كانت حتى لو كانت شرعية ولا تخالف
القانون، كما أنه لا يجب أن ترسل له
أي مبالغ مالية تحت التهديد.



يجب عليك تفادي كافة الأشياء التي
تعطي احتمالية الوقوع تحت التهديد
مثل حماية حسابات التواصل
الاجتماعي الخاصة بك، لا تقبل صداقة
أي شخص لا تعرفه على تلك المواقع،
إضافة إلى عدم التواصل مع الشخص
المبتز وفور التوصل إلى دليل يمكنك
تقديمه إلى الشرطة عليك الإبلاغ عليه
من فوره لكي يتم تطبيق عقوبة
الابتزاز الإلكتروني في الإمارات لكي
يكون عبرة لمن لا يعتبر.



عقوبة انتهاك الخصوصية في

الامارات

و حسب المادة ٣٧٨ من القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ من قانون العقوبات بموجب القانون الاتحادي رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٥ يعاقب بالحبس والغرامة أي شخص ينتهك حرمة الأفراد أو الحياة الأسرية الخاصة عن طريق ارتكاب أي فعل من الأفعال التالية:

- التجسس على المكالمات الهاتفية بدون إذن من قبل السلطات المعنية.



- انتحال صورة شخص دون إذنه أو
الاشهار بصورة شخص على المواقع
الالكترونية.

في حالة حدوث أي فعل مما سبق يجب
الإبلاغ فوراً للسلطات المعنية، حيث أن
الإبلاغ عن المتهم هو أول طريق
يساعد في حل مشكلة الابتزاز
الالكتروني في الشارقة لأنه في تلك
الحالة يتم المحافظة على سمعتك
وحمايتك من المبتز والتعامل معه
بشكل قانوني وتوقيع عقوبة الابتزاز
الإلكتروني في الإمارات في حالة ما إن
كان بالفعل مجرم.



وبالتالي تجعل كل من يحاول الابتزاز
بأي شكل فيما بعد يفكر أكثر من مرة
لأن الحالات التي يقوم بابتزازها لا
تخشاه وتقوم بالإبلاغ عنه وسريعاً ما
يتم التوصل إليه بالتقنيات الحديثة
وتحويله إلى العدالة.



عقوبة ابتزاز الأطفال في الامارات

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة
بوضع قوانين مشددة لمكافحة جرائم
الابتزاز وعلى وجه الخصوص جريمة
الابتزاز التي تكون ضحيتها الأطفال
نظرًا لخطورتها على الصحة النفسية
للأطفال.

قد يكون الابتزاز عن طريق قيام الجاني
بالحصول على صور أو معلومات
تتعلق بالطفل أو بعائلته، ويقوم الجاني
تهديد الطفل باستخدامها لأغراض غير



قانونية أو أخلاقية في حال عدم استجابتها لمطالبه.

وقد جاء في المادة ١٦ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه يعاقب كل شخص قام بتهديد شخص آخر لإجباره على القيام بفعل أو الامتناع عن القيام بفعل وذلك عن طريق استخدام الشبكة المعلوماتية أو أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، حيث تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن سنتين إضافة إلى الغرامة التي تتراوح بين مائتين وخمسين ألف درهم



وخمسمائة ألف درهم أو الحكم بإحدى
هاتين العقوبتين.

وفي حال كانت الضحية أحد الأطفال أو
قاصرين لم يتجاوز عمرهم الثامنة
عشر فقد تشدّد القانون في هذه الحالات
وجعل العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن
خمس سنوات إضافة إلى غرامة تصل
إلى مليون درهم كحد أقصى.



جريمة الابتزاز الالكتروني في القانون الكويتي



يعتبر الابتزاز الالكتروني من أكثر القضايا المعروضة أمام المحاكم الكويتية خصوصاً بعد التطور الكبير التي تشهده التكنولوجيا ووسائل الاتصال المختلفة.

نصت المادة ٢٢٨ من قانون الجزاء الكويتي على حبس من قام بابتزاز المال من الآخرين عن طريق تهديده بالحبس مالا يزيد عن ٥ سنوات مع غرامة لا تزيد عن ٥٠٠٠ دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

وكذا المادة ٣ من القانون ٦٣ لعام ٢٠١٥ المتعلق بالجرائم الالكترونية



على عقوبة الابتزاز الالكتروني
كالتالي: " حبس كل من يمارس
الابتزاز الالكتروني لمدة ٣ سنوات
على الأكثر مع غرامة ٣٠٠٠ دينار
على الأقل وقد تصل الى ١٠٠٠٠
دينار أو بإحدى العقوبتين."

وفي حال كان الابتزاز عن طريق تهديد
الأفراد بارتكاب جريمة ما أو تسبب
بالمس بسمعتهم وكرامتهم أو شرفهم
فان العقوبة تكون بالسجن من ٥
سنوات مع غرامة بين ٥٠٠٠ الى ٢٠
ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.



من خلال المادتين نلاحظ ونستنتج بأن القانون الكويتي كان صارماً مع مرتكبي جرائم الابتزاز سواء قام بها المجرم عن طريق التهديد بالصور والرسائل أو غيرها من خصوصيات الأفراد.

والقانون الكويتي كغيره من القوانين حول العالم حريص بالقدر الكبير والكافي على صون حريات الأفراد وكرامتهم ومنع كل مساس بهذه الحريات عن طريق تسليط أقصى العقوبات القانونية كوسيلة ردع فعالة



تحدد من كل الجرائم التي تمس الفرد
وحرياته وكرامته وشرفه.

فالقانون الكويتي يتعامل مع قضايا
الابتزاز على أنها جرائم بحق حرية
مواطنيها وخصوصيتهم مما تؤثر على
سمعة الأفراد وتضر بمصالحهم واجبار
المجني عليه على ارتكاب جنایات
وجرائم أخرى مختلفة من خلال تهديده
والضغط عليه بطريقة غير قانونية
وغير مشروعة.

فالقانون الكويتي قد صنف جرائم
الابتزاز على أنها من الجرائم الخطيرة



وعلى هذا الأساس جاء فرض عقوبات رادعة على مرتكب الجريمة.

ان المشرع الكويتي قد وضع قانون خاص بالجرائم الالكترونية فكانت جريمة الابتزاز الالكتروني من أحد أهم دوافع المشرع الكويتي في مكافحة الجرائم الالكترونية.

في دولة الكويت كل من يرتكب احدى جرائم الابتزاز أو التهديد الالكتروني على الانترنت أو احدى مواقع التواصل فقد نص القانون في المادة الثانية منه على: " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة حدها الأدنى ٥٠٠



دينار وحدها الأقصى ٢٠٠٠ دينار أو أحدهما، في حالة الدخول غير المشروع الى جهاز حاسب الي أو نظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية، ولكن اذا ترتب على هذا الدخول الغاء أو حذف أو تدمير أو تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات فقد شدد المشرع العقوبة في هذه الحالة الى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة تتراوح ما بين ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ آلاف دينار كويتي أو أحدهما ."



التشريعات الكويتية لمكافحة الابتزاز

الالكترونى

صدر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في الكويت سنة ٢٠١٥ بهدف توفير الاطار القانوني لمواكبة التحديات التقنية والأخلاقية التي يفرضه العصر الرقمي، ويتضمن هذا القانون نصوصا صريحة لمعالجة مختلف أنواع الجرائم الالكترونية بما في ذلك الابتزاز الالكتروني.



العقوبات المنصوص عليها بشأن

جريمة الابتزاز الالكتروني

ينص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في الكويت على عقوبات صارمة للمتورطين في جرائم الابتزاز الالكتروني وتشمل هذه العقوبات غرامات مالية والسجن حسب المادة ١٣ من القانون حيث يمكن أن تصل العقوبة الى السجن لمدة تصل الى ١٠ سنوات والغرامة المالية قد تصل الى ٢٠٠٠٠ دينار كويتي.



أبعاد عقوبة الابتزاز الالكتروني

تتعدد أبعاد العقوبة المترتبة على جريمة الابتزاز الالكتروني ما بين قانونية واجتماعية ونفسية.

الأبعاد القانونية:

وتشمل العقوبات القانونية غرامات مالية وسجن وتعمل هذه العقوبات على ردع الأفراد من التفكير في ارتكاب مثل هذه الجرائم الرقمية.

الأبعاد الاجتماعية:

ان الابتزاز الالكتروني جريمة تتسبب في تدمير سمعة الأفراد والمؤسسات،



والعقوبات هنا تعكس رفض المجتمع
لهذه الممارسات وتساهم في خلق بيئة
أمنة للتواصل والابتكار.

الأبعاد النفسية:

تساهم العقوبات بشكل كبير وفعال في
توفير الشعور بالعدالة والأمان للضحايا
حيث أن الإجراءات القانونية الصارمة
تؤدي الى تقليل الحالات المستقبلية
للابتزاز الالكتروني مما يعزز الصحة
النفسية للفرد والمجتمع.



أنواع الجرائم الالكترونية فى القانون

الكويتى

جرائم الكترونية ضد الأفراد:

وهي الجرائم التي يتم من خلالها الوصول الى الهوية الالكترونية للأشخاص بطرق غير مشروعة كحساب البريد الالكتروني وكلمة السر وانتحال شخصياتهم وسرقة الملفات والصور الخاصة من اجهزتهم ومن ثم تهديدهم لتلبية أوامرهم.



جرائم الكترونية ضد الحكومات:

وهي الجرائم التي يتم من خلالها مهاجمة مواقع رسمية للحكومات والأنظمة الشبكية فيها بهدف تدمير البنى التحتية لتلك المواقع أو الأنظمة الشبكية والتي يطلق عليها بالقرصنة وفي الغالب يكون الهدف منها سياسيا.

جرائم الكترونية ضد الملكية:

وهي الجرائم التي تستهدف المؤسسات العامة الحكومية والمؤسسات الخاصة الشخصية ويكون الهدف هنا هو اتلاف الوثائق والمستندات الهامة أو البرامج



الخاصة وتتم هذه الجرائم من خلال نقل برامج مؤذية لأجهزة هذه المؤسسات.

الجرائم الالكترونية السياسية:

وهي الجرائم التي تستهدف المواقع العسكرية للدول بهدف سرقة معلومات خاصة بالدولة وأمنها لقد وضع قانون الجرائم الالكترونية الكويتي حدا من انتشار الجرائم الالكترونية في البلاد حيث تم اصدار قانون الجرائم الالكترونية الكويت رقم ٦٣ في السابع من يوليو لعام ٢٠١٥ متضمنا احدى وعشرين مادة توزعت ما بين التعريف بالجرائم الالكترونية وسن العقوبات بحق المخالفين.



جريمة الابتزاز الالكتروني في القانون القطري



لقد حرصت دولة قطر على سن قوانين صارمة لمكافحة الجرائم الالكترونية بما في ذلك جريمة التهديد والابتزاز والتشهير الالكتروني من خلال قانون مكافحة الجرائم الالكترونية القطري رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ الذي ينص على عقوبات رادعة لمن يرتكب مثل هذه الجرائم.

عقوبة التهديد الالكتروني:

يعاقب القانون القطري أي شخص يستخدم الانترنت أو وسائل الاتصال في تهديد الآخرين بالحبس مدة تصل



الى ثلاث سنوات وغرامة مالية تصل
الى ٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

أما اذا كان التهديد قد وصل الى القتل
أو الحاق ضرر جسدي بالغ فقد تصل
العقوبة الى السجن لمدة خمس
سنوات.

عقوبة الابتزاز الالكتروني:

وردت عقوبة الابتزاز في قطر ضمن
قانون العقوبات في المادة ٣٢٥ والتي
نصت على أن:

" أي شخص يهدد بإيذاء شخص آخر
أو سمعته أو ممتلكاته أو حياة أو



سمعة أو ممتلكات أحد أفراد أسرته
كتابيا أو شفها يعاقب بالحبس بمدة
تصل الى ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد
عن عشرة آلاف ريال قطري أو بإحدى
هاتين العقوبتين ،أو بفعل أجبر المجني
عليه على فعل شيء أو الامتناع عن
شيء." ويعاقب على التهديد بالقتل
بالسجن لمدة تصل الى خمس سنوات.

يعاقب القانون القطري كل مرتكب
لجرائم الابتزاز الالكتروني بالحبس
لمدة تصل الى خمس سنوات وغرامة
مالية تصل الى ١٠٠,٠٠٠ ريال قطري



خاصة اذا كان الابتزاز يهدف الى تحقيق منفعة مالية وغير مشروعة.

أما اذا كان الابتزاز موجهًا ضد شخص قاصر أو شخص في وضع ضعف فإن العقوبة يمكن أن تزيد لتصل الى سبع سنوات سجن.

ويعاقب على الابتزاز في المادة ٩ من قانون الجرائم الالكترونية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ والتي تنص على ما يلي:

" يعاقب على كل من يرتكب جريمة الابتزاز بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث



سنوات والغرامة لا تزيد عن ١٠٠ ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين."

عقوبة التشهير الالكتروني:

يعاقب القانون القطري أي شخص يقوم بنشر أخبار كاذبة أو معلومات تسيء الى شخص آخر عبر الانترنت بالحبس مدة تصل الى ثلاث سنوات وغرامة مالية تصل الى ٢٥٠,٠٠٠ ريال قطري، أما اذا أدى التشهير الى أضرار جسيمة للضحية أو عرض حياته للخطر فقد يتم تشديد العقوبة.



دور القانون القطري فى الحد من الجرائم الالكترونية

ان الحكومة القطرية كغيرها من الدول الأخرى تسعى جاهدة الى مكافحة الجرائم الالكترونية عبر شتى الطرق والوسائل القانونية كتنفيذ العقوبة بشكل جدي وصارم وعبر عدة تدابير تسهل تطبيق القانون على المجرمين المقيمين داخل الدولة وحتى خارجها ومن بلين هذه التدابير:

- التعاون مع الجهات الدولية لمتابعة المجرمين الرقميين والقبض عليهم.



- تطوير تقنيات المراقبة والذكاء الاصطناعي لملاحقة الأنشطة غير القانونية على الأنترنت في الوقت المناسب والتصرف في الحال.

- الحرص الشديد على تنظيم وإقامة حملات توعية لحث المواطنين والمقيمين على اتخاذ تدابير الحماية الشخصية والتبليغ عن أي أنشطة مشبوهة بمجرد معرفتها أو وقوعها والعلم بها.



الظروف المشددة فى جريمة الابتزاز الالكترونى:

- اذا ارتكب الفعل على قاصر.
- اذا ارتكب ضد عدة أشخاص.
- اذا استخدم الجاني صفته الرسمية أو اسمه المستعار فى ارتكاب الجريمة.
- اذا ارتكب الفعل على أملاك الدولة.



التبليغ عن جرائم الابتزاز الالكتروني في دولة قطر.

يمكن الإبلاغ عن جرائم الابتزاز التقليدية من خلال التوجه لقسم الشرطة أو النيابة العامة وتقديم بلاغ بشكل مباشر ورقيا أو بشكل الكتروني من خلال موقع النيابة العامة الالكتروني من خلال

- الدخول لموقع النيابة العامة القطرية.



- تسجيل دخول عن طريق اسم المستخدم وكلمة المرور.
- اختيار خدمات الشكاوى والقيام بتقديم الشكوى.



خدمة مطراش

كل من وقع ضحية ابتزاز له أن يقوم بتقديم شكوى عبر خدمة مطراش ٢ من خلال اتباع مجموعة من الخطوات وهي:

- تحميل تطبيق مطراش ٢ والقيام بتسجيل الدخول باستخدام الرقم الشخصي مصحوب بكلمة المرور
- تحديد التواصل والشكوى الجنائية.
- تحميل صورة الشكوى في المرفقات بعد اختيار أيقونة الإدارة.



- تحديد نوع الشكوى ووصفها وصفا موجزا.

- ادخال رقم الهاتف والنقر على ارسال.



الخاتمة

رغم حرص الدول بقوانينها وأجهزتها الأمنية في الاهتمام بمثل هذه الجرائم وتخصيص جهاز وقسم خاص يهتم ويتولى جريمة الابتزاز الالكتروني وغيرها من الجرائم الالكترونية التي باتت تشكل خطر قد لحق بالكثير من أشخاص ومؤسسات وغيرها ولا زال يشكل خطر أكبر رغم كبر سقف الوعي لدى الكثير وتسليط عقوبات قاسية على مرتكبي هذه الجرائم الا أن الجريمة الالكترونية مستمرة بشكل واسع وكبير وبالأخص الابتزاز



الالكتروني لأن هذه الجريمة توسعت وانتشرت فأصبحت هناك عصابات مخصصة لمثل هذه الجرائم وعلى دراية كافية وكاملة بالتكنولوجيا فأصبح من الصعب القضاء الكلي على جريمة الابتزاز الالكتروني ولكن بالإمكان الحد منها متى كان كل فرد على قدر كبير من الوعي والمعرفة بهذه الجريمة.



قائمة المراجع:

- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في
السعودية.

- هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية
السعودية.

- قانون مكافحة الشائعات والجرائم
الالكترونية الصادر بالمرسوم الاتحادي
رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ " الامارات".

- مرسوم بقانون بشأن مكافحة
الشائعات والجرائم الالكترونية المواد
(٤٢ . ٥٦ . ٥٨ . ٦٠ . ٥٩) الامارات.



- قانون مكافحة جرائم تقنية
المعلومات " الامارات".

- القانون الكويتي رقم ٦٣ لسنة
٢٠١٥ بشأن مكافحة جرائم تقنية
المعلومات.

- قانون مكافحة الجرائم الالكترونية
القطري رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤

